

## بعد فشل خطته ليكودياً خيارات شارون من السيئ للأسوأ

القدس/مها عبد الهادي

طرحت الهزيمة النكراء التي تلقاها رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون من قواعد حزبه وبتحريض مكشوف من بعض القيادات الكبيرة فيه والوزراء في حكومته أكثر من تساؤل حول مصير شارون، الذي حاول قبل الاستفتاء أن يضع التصويت على خطته لفك الارتباط مع الفلسطينيين من جانب واحد على أنها تصويت على الثقة فيه.

وكان شارون قد تلقى صفعاً مدوية مزلزلة عندما قال ٦٠٪ من المشاركين في الاستفتاء من أعضاء الليكود لا لخطة الفصل من جانب واحد التي طرحها للإسحاب من قطاع غزة، ومع ذلك فإن شارون لم يتنازل عن خطة الفصل من طرف واحد، لأنه لا يستطيع أن يقصر نشاطه السياسي على الاغتيالات، ولأنه لا يريد أن يفاوض الفلسطينيين ولا أن يتحمل تبعات التفاوض واستحقاقاته، ولذلك ما زال شارون يؤمن بضرورة فرض الإملاءات من طرف واحد، وهو ما سيعيده عاجلاً أم آجلاً إلى خطته التي لم يغادر منطلقها وإن غادر بعض تفاصيلها.

وقد ثبت ذلك فعلاً بعد إعلانه بأنه سيبلور خطة سياسية جديدة في غضون ثلاثة أسابيع مما يوضح حالة انعدام الوزن التي يعيشها شارون، وهو الأمر الذي عارضه تنبهاه بقوله: إن بلورة الخطط السياسية بحاجة إلى دراسة ووقت ولا يتم بين ليلة

وضحاها.

وكان إيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء الصهيوني قد صرح في الثامن عشر من أيار/مايو الماضي بأن شارون سيطلع مجلس وزرائه خلال أيام قليلة على «خطة معدلة لإزالة المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة، بعد أن رفض حزبه الخطة الأصلية في استفتاء الثاني من أيار/مايو. وحسب ما قاله أولمرت فإن «مبادئ الخطة ستبقى بلا تغيير».

### شارون بين ثلاثة خيارات

وإذا استقرنا ما يفكر به شارون نجد من خلال المعطيات الظاهرة بأن أمامه إحدى الطرق التالية:

١- الدعوة لإجراء استفتاء شعبي في المجتمع الإسرائيلي حول خطة «فك الارتباط» أحادي الجانب عن الشعب الفلسطيني بدعى أن هذا شأن وطني عام، ينبغي أن يشارك به كل الشعب الإسرائيلي. وفي هذه الحالة فإن بضعة آلاف من المستوطنين والمتطرفين لن يقرروا مصير هذه الخطة، بل على العكس من ذلك فإن أحزاباً وقوى سياسية إسرائيلية كحزب العمل وشينوي سوف تؤيد وتدعم هذه الخطة.

والحجة التي يطرحها شارون للسبب بهذا الطريق أن نسبة المشتركين من أعضاء الليكود أقل من ٥٠٪ وأن ربع حزب لا يمكن أن يحسموا مصير الدولة، ويقرروا أية سياسة ستعتمدها الحكومة الصهيونية خلال السنوات المقبلة.

وهذا الأمر يحتاج من شارون تعديل القانون وهو أمر صعب في ظل تركيبة الكنيست الحالية. وإذا تم ذلك فالتقديرات كلها تشير إلى أن خطة شارون ستفوز في أي استفتاء عام. ورغم أن التوجه للاستفتاء الشعبي العام بحاجة لإجراءات قانونية معقدة داخل الكنيست، فإنه يبقى أحد الخيارات التي سوف يلجأ لها للحفاظ على المكسب التاريخي الذي حققه للكيان الصهيوني برسالة ضمانات بوش، وأهمها الموقف الأمريكي الجديد بشأن عودة اللاجئين والحدود والاستيطان.

لكن في حال اختيار شارون للاستفتاء العام تبقى صورة الوضع بالنسبة لليكود ضبابية، لأن السؤال الذي سيطرح آنذاك هو كيف سيخوض حزب الليكود الاستفتاء من خلال بقائه حزباً واحداً أم سينشق إلى حزبين؟

